

القانون الجديد يولي اهتماماً للحماية المجتمعية واحتواء المتعافين وعلاج المدمنين وتلقي بلاغات الإدمان حتى من أقارب الدرجة الرابعة

الإعدام لكل من يتاجر في المخدرات والمؤثرات العقلية والخمور

القانون 159 لسنة 2025 استوعب السلوكيات المجرّمة وتميز بالوضوح وبه تشريعات غير مسبوقة

المحامين في المحاكم عن المتهمين في قضايا مخدرات واحتمالية الحصول على براءة، قال المحامي عبد الوهاب إن القانون الجديد جاء ليحد من السلوكيات المجرمة بأن فرض عقوبات مغلفة مع احترام حريات الناس وسيادة القانون، كما أن ذلك يفهم منه انه وفي سبيل تطبيق صحيح القانون يجب ان يتم عمل جميع الاجراءات صحيحة وفقاً لما نصت عليه قوانين الاجراءات حتى لا يفلت احد من العقاب بسبب الخطأ في تطبيق تلك الاجراءات.

وأوضح عبد الوهاب أن القانون رقم 159 لسنة 2025 شدد العقوبات على مروجي المخدرات ومن يتاجر بها والمؤثرات العقلية، مشيراً إلى أن هذا التشديد كان مستحقاً بالنظر إلى الانتشار اللاحق للمواد المخدرة خلال السنوات الأخيرة، مؤكداً أن تليظ العقوبات يحقق المصلحة العامة ويحمي المجتمع من المفسدة، وهو أمر يحسب للمشرع.

وبين أن قاعدة العدالة القانونية تقوم على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة عادلة»، وأن من ضمانات المحاكمة العادلة وجود محام متخصص يدافع عن المتهم حتى إذا ان تثبت براءته أو تقتنع المحكمة بثبوت سلوكه الإجرامي.

وأوضح أن سيادة القانون تحقق الردين العام والخاص، فالردع العام يوجه رسالة لمن يفكر في التعاطي أو الاتجار، أما الردع الخاص فينصرف إلى المتهم نفسه ليعود عنصراً صالحاً في المجتمع بعد قضائه للعقوبة.

وحول ما إذا كان القانون الجديد قد عالج الثغرات التي كانت تستغل لإفلات متهمين في قضايا المخدرات، شدد عبد الوهاب على ضرورة التزام سلطات الضبط بكل الإجراءات القانونية، لافتاً إلى أن أي ثغرة غالباً ما تكون ناجمة عن تصرف فردي، مؤكداً أهمية تدريب رجال الأمن على الإجراءات الصحيحة. وحول فلسفة حصول بعض المتهمين على براءة، قال إن هذا يرجع إلى سببين أساسيين في الغالب، إما الخطأ في تطبيق الإجراءات أو أن المحكمة قد ثبت في قبيلتها ان هذا المتهم سيصبح عنصراً صالحاً في المجتمع فتخفف عنه العقوبة ان تشككت بما نسب اليه من اتهام استناداً إلى نظافة سجله، فإذا كان نظيفاً ولم يعثر الجرمية، قد تمنحه المحكمة فرصة للعودة إلى الحياة دون عقاب، أو تحكم ببراءته إذا ثبت له عدم معقولية الواقعة.

فروقات بين القديم والجديد

وفي حديثه عن الفروقات بين القانون القديم والجديد الذي يدخل حيز التنفيذ اليوم، أوضح أن المرسوم بقانون رقم 159 لسنة 2025 استوعب جميع السلوكيات الإجرامية ونص عليها بشكل واضح، وهو ما يعكس نداء المشرع في سد منابع الجريمة المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وأشار إلى أن القانون أقر إجراءات للكشف المبكر عن التعاطي، من خلال فحص الدم عند استخراج رخصة القيادة، أو رخصة حيازة السلاح، أو التعيين في أجهزة الدولة، أو عند الزواج. كما اعتمد فحصاً دورياً لاختبار قوة الشرطة، وفحصاً عشوائياً للعاملين في الدولة من قبل فرق متخصصة، ومن يرفض الفحص يحال إلى النيابة لمخالفته القانون.

الخمور مشمولة

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الخمور مشمولة في القانون الجديد، قال عبد الوهاب إن التشريع دمج قوانين 47 لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم بقانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له ضمن قانون واحد للمخدرات والمؤثرات العقلية، موضحاً أن الخمور تعد من المؤثرات العقلية ولا تستثنى من التجريم.

وبين أن الاتجار بالخمور أو ترويجه جريمة يعاقب عليها القانون، وقد تصل العقوبة إلى الإعدام أو السجن المؤبد، إضافة إلى غرامة قد تبلغ مليوني دينار. وأكد أن الاعتقاد أن القانون يقتصر على المخدرات فقط فهم قاصر، فالمؤثرات العقلية - بما فيها الخمور والمخدرات الرقمية - تدخل جميعها ضمن نطاق القانون الجديد.

وعن تأثير هذه الأحكام على خطط الانفتاح السياحي، خصوصاً فيما يتعلق بالخمور، أشار عبد الوهاب إلى أن الأمر محسوم بتجارب دولية ناجحة، مستشهداً بتجربة قطر خلال كأس العالم، التي وصفت بأنها «الأجمل» لندرة الجرائم المرتكبة تحت تأثير المشروبات الروحية، مضيفاً أن كل دولة بما في ذلك دولة الكويت لها كامل الحق في سن ما تراه من قوانين تحافظ على أمنها وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها وعلى كامل مقدراتها المادية والمعنوية، الأمر الذي يرد على من يقول إن الخمور مطلب من مطالب السياحة والترفيه ونحن مقلبون على انفتاح على العالم وهذا من وجهة نظري يعتبر مخالفاً لرؤية المشرع ومرود عليه بتجربة فريدة من نوعها حدثت في بطولة كأس العالم في قطر.



الفريق متقاعد طارق حمادة والعقيد فيصل الديحاني ود.بسام الشطي والمقدم محمد العارضي والمحامي حمود عبد الوهاب مع الزملاء نائب رئيس التحرير الزميل عدنان خليفة الراشد ومستشار الإدارة العامة يوسف عبدالرحمن ومدير التحرير محمد بسام الحسيني ونائب مدير التحرير حسين الرمضان والزميلان أمير زكي ومنصور السلطان (أحمد علي)

المخدرات المضبوطة والمبعدون في 2025

كشف المقدم محمد العارضي ان المخدرات التي ضبطت منذ مطلع يناير حتى العاشر من ديسمبر الجاري بلغت 3 أطنان من المواد المخدرة، بالإضافة إلى 10 ملايين حبة مخدرة (مؤثرات عقلية). كما تم التعامل مع 2910 قضايا مخدرات وضبط 3692 متهما من مختلف الجنسيات وإبعاد 1072 وافداً عن البلاد. وأكد العارضي ان مادة «الشبو» المخدرة تعتبر من أخطر المواد المخدرة، وكانت تدرج في القانون القديم تحت مسمى «مؤثرات عقلية» بدأت تختفي لدى أوساط المتعاطين، وذلك بعد ان تم التضييق عليهم ومدهامة أو كارك تجار ومهربي ومروجي هذه المادة التي اغلب القضايا الجنائية يقوم بها متعاطوها.

37 حالة طلاق بسبب المخدرات

قال د.بسام الشطي إن عدد حالات الطلاق بسبب المخدرات في عام 2024 وصلت إلى 37 حالة وسببها التلاعب في القوانين، مشيراً إلى أن أغلب المتعاطين للأسف لا يعرف أن المخدرات حرام شرعاً.

الخط الساخن 1884141

أكد العقيد فيصل الديحاني ان قانون المخدرات يدخل اليوم حيز التنفيذ، وسيكون حازماً وشديداً على تجار ومروجي ومهربي المواد المخدرة، داعياً كل من لديه شخص مدمن الإيلاج عنه عن طريق هاتف العمليات 112 أو الخط الساخن 1884141 مشيراً إلى أنه يحق الإبلاغ عن المدمن حتى قرابة الدرجة الرابعة.

يروج للمخدرات، ودعم قصص النجاح للمتعافين.

مركز تاهيل المفرج عنهم

وأكد د.الشطي أن مواجهة المخدرات مسؤولية مشتركة، وأن انتصار المجتمع على هذه الآفة لن يتحقق إلا بتضافر جهود الأسرة، والمدارس، والجهات الأمنية والصحية، ومؤسسات المجتمع المدني، ليصبح الشباب واعياً وقوي الإرادة، قادراً على بناء مستقبل مشرق له ولبلده مع ضرورة إنشاء مركز متخصص لرعاية وتأهيل ومتابعة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية، ويقام وفق أعلى المواصفات الحديثة، ويتوافق فيه كل ما يعينهم على الراحة والسكينة والترويح المشروع، وإضافة إلى البرامج الثقافية والدينية، ويعمل فيه نخبة من أهل الخبرة والاختصاص من دول متعددة، ويفضل أن يكون موقعه في جزيرة تمنح بيئة هادئة ومعزولة تساعد على إعادة الاندماج الإيجابي في المجتمع.

تشريعات غير مسبوقة

من جهته، أكد المحامي وعضو جمعية المحامين الكويتية حمود عبد الوهاب أن قانون المخدرات الجديد استوعب جميع السلوكيات المجرمة، وتميز بالوضوح، واستحدث تشريعات غير مسبوقة وردا على سؤال عما إذا كان القانون الجديد من شأنه ان يقلص مساحة دفاع

القوة الحسنة للوالدين، والمتابعة الهادئة، والحوار المستمر، وغرس القيم الإيمانية في الأبناء، وملء وقتهم بما يفيد، كلها وسائل أساسية لحمايتهم من الانحراف، مؤكداً ان «الشباب إذا لم يجد من يسمع له في البيت، سيجد من يضلله خارجه».

كما تناول د.الشطي مسؤولية المجتمع تجاه المتعافين، مؤكداً أن الإسلام دين ستر ورحمة، وأن وصم المتعافي وادبائه يعد ظلماً كبيراً، مشيراً إلى حديث النبي ﷺ: «من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة»، ودعا المجتمع إلى دعم المتعافين نفسياً واجتماعياً، ورفع الوصمة عنهم، وإتاحة فرص العمل والدراسة لهم، لأن نجاحهم في التعافي يعيد بناء المجتمع ويحصنه من الفساد. وفي ختام تصريحه، قدم د.بسام الشطي مجموعة توصيات عملية، شملت:

- تكثيف التوعية الدينية والقانونية والصحية، وربط الوقاية بتعاليم الشرع والقيم الأخلاقية.
- دعم المتعافين وإعادة دمجهم في المجتمع دون وصمة.
- تعزيز دور الأسرة والمدارس والجامعات في الوقاية.
- تطوير برامج العلاج ومراكز التأهيل، مع ضمان السرية والدعم النفسي المستمر.
- تفعيل الإعلام في نشر رسائل إيجابية، ومراقبة المحتوى الذي

الفرد والأسرة والمجتمع، وأن الشرع الحنيف حسم موقفه منها بتحريم التعاطي والترويج والاتجار بها، لما تسببه من فساد للعقل والجسد والدين، مبيناً أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»، والمخدرات تستكر وتخر وتفسد القدرة على التفكير السليم.

وأشار د.الشطي إلى أن الاتجار بالمخدرات ليس مجرد مخالفة قانونية، بل جريمة شرعية تفسد المجتمع بأسره، لأن المتاجر لا يهدد نفسه فحسب، بل يزرع الفساد بين الناس، مستشهداً بالآية الكريمة: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)، مشيراً إلى ان الإحصائيات كشفت عن وقوع 37 حالة طلاق بسبب هذه الآفة. وأكد أن الرسالة الشرعية للشباب واضحة وأن المخدرات تسقط الجسد وتضعف الإرادة وتخطف المستقبل، والشباب الذي يحفظ عقله وعقيدته قادر على بناء مستقبله وخدمة أسرته ووطنه، مستشهداً بقول النبي ﷺ: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف»، وأضاف: «الطريق إلى المخدرات يبدأ أحياناً بتجربة صغيرة، وينتهي - والعياذ بالله - بدمار شامل للدنيا والدين».

دور الأسرة

وفيما يتعلق بدور الأسرة، شدد د.الشطي على أنها خط الدفاع الأول في الوقاية من المخدرات، موضحاً أن

نوفمبر أسفرت عن التعامل مع 2910 قضايا وضبط 3692 متهما، وإبعاد 1072 شخصاً، إضافة إلى ضبط 3 أطنان من المواد المخدرة وأكثر من 10 ملايين حبة مخدرة.

وأوضح أن الإدارة تلقت نحو 800 بلاغ من أسر أبلغت عن تعاطي أحد أبنائها، ويتم التعامل معها بسرية تامة وتحويل المتعاطين إلى العلاج دون تسجيل قضايا عليهم.

البحر آمن والشبو يخفي

وأكد أن المنافذ البحرية آمنة بنسبة 100٪ بفضل جهود خفر السواحل والتنسيق المشترك، مشيراً إلى أن مادة الشبو أصبحت شبه مفقودة في الكويت بعد إخضاعها لقانون المخدرات، مؤكداً أنها كانت سبباً في جرائم الكوادر وبين وجود خطط لتطوير الكوادر ورفع جاهزيتها، وتنفيذ 60 محاضرة توعوية هذا العام في الجامعات والمدارس.

وفي الختام، شدد المطيري على أنه لا تتهاون ولا تساهل مع أي تاجر أو مروج أو متعاط، وأن القانون الجديد سيكون الأداة الحاسمة لحماية المجتمع.

الشرع الحنيف

من جهته، أكد د.بسام الشطي، عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، أن المخدرات تمثل آفة اجتماعية وصحية خطيرة تهدد

على أهمية تسليط الضوء على آلية بلاغات الإدمان التي توفر فرصة للعلاج دون ملاحقة قانونية.

تعزيز الجهود الجمركية

وشدد الفريق حمادة في ختام كلمته على تعزيز الجهود الأمنية والجمركية لمنع تسرب المخدرات إلى البلاد، وإعداد مناهج توعوية للطلاب حول مخاطر التعاطي ورفقة السوء، وتوفير برامج وأنشطة ترفيهية وإبداعية للشباب، وأكد أن هذه الإجراءات تشكل منظومة وقائية متكاملة لحماية المجتمع، موجهاً الشكر إلى جريدة «الأنباء» لتنظيم الندوة المهمة وفي هذا التوقيت والى كل من مدير إدارة العلاقات العامة في وزارة الداخلية العقيد فيصل الديحاني والى مساعد مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المقدم محمد المطيري والى الإدارة العامة للعلاقات العامة على حملتها الناجحة.

القانون والجريمة

من جهته، قال مساعد مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المقدم محمد العارضي إن القانون الجديد جاء ليبي حاجة ميدانية حقيقية في ظل تطور أساليب الجريمة المنظمة، وأكد أن القانون يمثل نقلة نوعية في مواجهة الأمنية والتشريعية.

مليوناً دينار غرامة

وأوضح أن القانون الجديد وحد التعامل مع المخدرات والمؤثرات العقلية داخل تشريع واحد، ما أنهى محاولات التحايل التي لجأ إليها تجار المخدرات سابقاً، بعد أن كانت العقوبات القصوى لا تتجاوز 15 عاماً، وأضاف أن القانون الجديد شدد العقوبات إلى الإعدام في قضايا الحلب والاتجار والترويج، خصوصاً إذا استخدم حدثاً أو وقعت الجريمة داخل السجن أو المؤسسات التعليمية أو استغل المتهم موقعه الوظيفي.

وبين العارضي أن القانون شدد أيضاً الغرامات المالية لتصل إلى مليوني دينار، بما يتناسب مع حجم جرائم المخدرات والأرباح غير المشروعة الناتجة عنها. وأكد أن مواد القانون الجديد هي الإطار الذي ستسير عليه الدولة خلال المرحلة المقبلة، قائلاً «لن نتراجع عن هذا النهج، وسننتصر بإذن الله بدعم المجتمع الكويتي وتعاونته».

الذكاء الاصطناعي

وأشار العارضي إلى أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وظفت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات، وكشف الشبكات الإجرامية وتحديد أماكن التخزين والترويج، مما أسهم في رفع كفاءة الضبط وتقليص زمن الوصول إلى المتهمين.

ضبط 3 أطنان مخدرات

وبين أن جهود الإدارة خلال شهر

توصيات ندوة الانباء

العقيد فيصل سند الديحاني

القانون هو الأقوى منذ أكثر من 30 سنة.. والحملة التوعوية حققت أهدافها ووصلت إلى مختلف «الشرائح»

المقدم محمد مناور العارضي

القانون وضع المخدرات والمؤثرات العقلية على مسطرة واحدة من حيث العقوبة

المحامي حمود عبد الوهاب

القانون أوجد تشريعات لم نقرأها في قوانين أخرى مثل المخدرات الرقمية

تطبيق حازم للقانون ومواجهة جميع المتورطين في المخدرات والمؤثرات العقلية دون تهاون.

تعزيز الأمن والجمارك: منع تهريب المخدرات وتضييق منافذ التهريب بشكل كامل.

دعم المتعافين: إعادة الدمج الاجتماعي دون وصمة وتقديم الدعم النفسي والمعنوي.

مراكز تأهيل متخصصة: إنشاء مراكز لرعاية ومتابعة المتعافين وفق أعلى المعايير.

إجراءات وقائية: الكشف المبكر عن التعاطي؛ فحص الدم عند التعيين والزواج ورخص القيادة وحيازة الأسلحة.

الفحص الدوري والعشوائي: لجميع منتسبي الشرطة والعاملين في الدولة لضمان الامتثال.

يوسف عبدالرحمن

القانون الجديد أغلق ثغرات الماضي ويواكب مكافحة جرائم العصر

طارق حمادة

فرصة ذهبية للمدمنين تمتد من 3 أشهر إلى سنة للمعالجة والتعافي وأشكر «الداخلية» على حملتها

د.بسام الشطي

حالات الطلاق في 2024 بسبب المخدرات 37 حالة ومتعاطون لا يعرفون أن المخدرات محرمة